

نحو

صنع سياسات

مرتكزة على الواقع

يأتي تحسين الإحصاءات واستخدامها من قبل صانعي السياسات في قراراتهم بتصميم ونتائج أفضل للسياسات. ويدرّ الاستثمار في الإحصاءات ربحًا يفوق الاستثمار بأشواط عبر تحسين فعالية الحكومات والجهات المانحة من حيث توزيع الموارد ومراقبة النتائج.

كيف السبيل إذاً إلى تعزيز السياسات المرتكزة على الواقع؟ الجواب: عبر زيادة الطلب على إحصاءات عالية الجودة وتشجيع الحوار بين منتجي الإحصاءات ومستخدميها.

الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات

باريس ٢١ هي شراكة دولية تعزز الاستخدام الأفضل للإحصاءات من أجل تخفيف الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. في غياب البيانات المرجعية والمعلومات حول الاتجاهات، يصعب إطلاق إستراتيجية تنموية هادفة. لكن إذ تشرف مهلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥ على الانتهاء، لا تزال بعض البلدان لم تقوم بجمع الإحصاءات الضرورية لمتابعة التقدم. يجهل صانعو السياسات في أكثر من خمسين بلد عدد الفقراء لديهم وفي مئة بلد، لا يعرفون إذا كان هذا العدد ينمو أو ينخفض.

تساعد شراكة باريس ٢١ البلدان النامية على:

- تقييم أنظمتها الوطنية للإحصاء وتحضير استراتيجياتها الوطنية لتنمية الإحصاءات.
- دمج الإحصاءات في إطار السياسات الوطنية، على سبيل المثال استراتيجيات مكافحة الفقر.
- تحديد الأهداف من أجل بناء الأنظمة الإحصائية الوطنية.
- تسليط الضوء على الحاجات الحالية والمستقبلية، بما فيها البيانات الأيالة إلى مراقبة الأهداف الإنمائية للألفية.

تساعد عملية كسب التأييد والتسهيل وتعبئة الموارد ضمن إطار باريس ٢١ على تغيير الوضع، لكن لا بد من القيام بالمزيد من الجهود من أجل توفير الإحصاءات الأفضل إلى صانعي السياسات.



للمزيد من المعلومات،
الرجاء الاتصال بأمانة سرّ باريس ٢١ على
العنوان الإلكتروني التالي: contact@paris21.org أو
زيارة موقعنا الإلكتروني: www.paris21.org

دعم وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة إنتاج هذه النشرة المستقاة من كتاب كريستوفر سكوت: التفوق على مشكلة القياسات.

إحصاءات أفضل سياسات أفضل نتائج أفضل تنموية أفضل



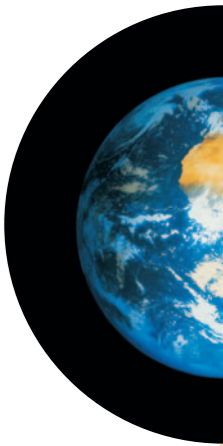
باريس ٢١،
الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية
في القرن الواحد والعشرين.

تؤدي الإحصاءات الأفضل إلى سياسات أفضل و إلى نتائج تنموية أفضل

بات المزيد من الواهبين ومن حكومات الدول النامية يعترف بضرورة استخدام الإحصاءات المحسنة بطريقة أفضل من أجل وضع سياسات جيدة والحصول على نتائج تنموية فضلى.

تؤدي الإحصاءات الأفضل إلى سياسات أكثر نجاحًا إذ تسمح بتحليل مفضّل للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، مما يساعد صانعي السياسات على انتقاء أفضل تدخل ومراقبة تأثيره.

لكن تبقى الإحصاءات في العديد من البلدان الفقيرة ضعيفة جدًا، ونادرًا ما يستخدمها صانعو السياسات، مما يؤدي إلى قرارات غير مناسبة ونتائج وخيمة.



قد تؤكد الإحصاءات على ما يُشك في وجوده- أو تكشف عما هو غير متوقع.

تحديد القضايا البارزة

- أظهر مسح حول متابعة الإنفاق العمومي في **أوغاندا**، أنّ الأموال المكرّسة للتربية لا تصل إلى المدارس. وأدّى نشر هذه البيانات إلى زيادة جزء التمويل غير الأجور الذي تتلقاها المدارس، من ١٣٪ في بداية التسعينات إلى ٨٠-٩٠٪ عام ٢٠٠٠.
- أظهر تعداد السكان في **الهند** فروقاً إقليمية بين عدد النساء والرجال. وضمن إطار محاولة لتفسير هذا الواقع، سلطت البحوث الإضافية الضوء على أهمية تعليم المرأة القراءة والكتابة ومشاركتها في قوّة العمل على أنّهما عنصران مساهمان في تخفيض نسبة وفيات الفتيات. كما أبرزت أهمية وضع سياسات جيدة - إذ لوحظ في الدول التي روّجت لتمكين المرأة نسباً أعلى لبقاء الفتيات على قيد الحياة.
- في **ملاوي**، أدّت تقديرات رسمية مخطئة بشأن إنتاج الأغذية - يُضاف إليها غياب الشفافية في إدارة مخزون الحبوب الاستراتيجية في البلاد - إلى تأخير في الرد الفعال إلى المجاعة، مما تسبب بألاف الوفيات. عندما كشفت إحصاءات المجتمع المدني زيادة في أسعار الذرة تصل إلى ثلاثة أضعاف، أبدت الحكومة والجهات المانحة شكوكاً لكن قررت التحرك عندما أظهرت بيانات المسوح التالية ارتفاعاً في سوء التغذية امتدّ على ثلاثة أشهر.



تظهر البيانات التي تضع خريطة للفقر للحكومات ميادين التركيز في التدخلات من أجل تخفيض الفقر.

استعلام تصميم السياسات

- بعد الفيضانات المدقّرة في الموزامبيك عام ٢٠٠٠، ساعدت عملية تعداد السكان الحكومة والوكالات الدولية على توزيع المساعدات في الأماكن التي كانت بأمرّ الحاجة إليها. وُضعت خريطة بيانية حول عدد الناس وموقعهم في الجنوب وتمّ مقارنتها مع صور الأقمار الصناعية التي أظهرت اتساع منطقة الفيضان فبات من الممكن توجيه جهود الإعانة. استُخدم لاحقاً النظام نفسه في القضاء على الألغام ووضع خريطة للفقر.
- في **تanzania**، قورنت المعلومات حول التدخلات الصحية الفعّالة الكلفة والبيانات حول أعباء الأمراض المحلية وتوزيع الإنفاق على الصحة العامة، من أجل زيادة فعالية الإنفاق على الصحة. نتيجة لذلك، وفي غضون سنة واحدة، انخفضت وفيات الأطفال بنسبة ٢٨٪ ووفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة ١٤٪ في منطقتين نموذجيتين، أمّا في المناطق المجاورة فلم يلاحظ أي تحسّن مشابه. ومؤخراً، أظهرت آخر البيانات انخفاضاً يمتد على أربع سنوات في وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر يصل إلى ٤٥٪، مما يؤكّد على فعالية السياسة الجديدة.
- في **المكسيك**، لعبت الإحصاءات دوراً أساسياً في تصميم برنامج تخفيض الفقر أوبورتونيدادس (Oportunidades) ومراقبته. باتت التحويلات المالية تذهب إلى الأمهات بدلاً من الآباء إذ أظهرت الإحصاءات أنّ الأم تتركّس مالا أكثر لصحة الطفل وتربيته. أمّا الفتيات، فيحصلن على منح أكبر في التعليم الثانوي من أجل مكافحة تسريهن المدرسي المرتفع. أظهرت التقييمات أنّ للبرنامج تأثيراً إيجابياً، مما أدّى إلى توسيعه إلى المناطق الحضرية.

تمكن التوقعات من تقييم نجاح السياسات على الأمد الطويل أو تشير إلى ميدان تركيزها من أجل الوفاية من المشاكل المستقبلية.

توقع المستقبل

- تشير التوقعات إلى إمكانية نجاح الإجراءات القصيرة الأمد في التأثير على المدى الطويل. في عام ١٩٩٦، فاق الدين العام الخارجي في أربعين من أكثر البلدان فقراً أربعة أضعاف لدخل صادراتها الخارجية. فعرضت الجهات المانحة إعفاءات من الدين، آملة إنهاء إعادة الهيكلة. تظهر الإحصاءات حول مستوى الدين، ونسب الفوائد المرجعية ومؤشرات الاقتصاد الكلي إلى صانعي السياسة قدرة البلدان على تحمل أعباء ما يعد الإعفاء من الدين خلال السنوات العشرة أو العشرين التالية.
- يبقى توقع قدرة بلد ما على المواصلة في تحمل الدين رهن إحصاءات الاقتصاد الكلي الدقيقة والمتناسقة و الحديثة المتعلقة بالحسابات القومية. تقع معظم البلدان الراحة تحت الدين في أفريقيا جنوبي الصحراء لكن فقط ثمانية بلدان طورت حساباتها القومية طبقاً لآخر المعايير الدولية (نظام الحسابات الوطنية في الأمم المتحدة). إنّها أدنى نسبة في العالم، لذا، يُعتبر تحسين الحسابات القومية في أفريقيا من الأولويات.
- في المراحل الأولى من انتشار وباء ما، لا بد من بيانات دقيقة حول المرض لتوقع انتشاره في المستقبل. لكن لا تغطي معظم أنظمة مراقبة مرض الأيدز مجمل الشعوب في المناطق الريفية جنوبي أفريقيا - إذ تقع معظم البلدان ذات انتشار واسع للأيدز في هذه المنطقة - على الرغم من أنّ معظم السكان يعيشون في المناطق الريفية. تفضل هذه الأنظمة تركيز اهتمامها أساساً على الحوامل النشابات في المستوصفات في المناطق الحضرية. يصعب النقص في البيانات توقع انتشار الوباء - لا بل من يجعل من الصعب تنظيم التدخلات الفعّالة ذات الاستهداف الصحيح.



تبرز المراقبة الحذرة إلى صانعي السياسات حياذ المؤشرات عن المنطق مما يولد تحقيقاً يعاد بموجبه تصفيف السياسات من أجل نتائج أفضل.

متابعة تنفيذ السياسات.

- أظهر المسح الصحي واليموغرافي في **يوغاندا** أن نسب وفيات الرضع تم تتغير بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ رغم النمو السريع وانخفاض نسب الفقر. أبرزت البيانات تناسب الانخفاض في التلقيح مع بدأ لامركزية ميزانية الصحة توقف برنامج الدعم المالي. أدت التحليل الإضافية إلى إعادة تنشيط برنامج التلقيح الوطني مع زيادة تغطية الأطفال دون الواحدة من العمر ضدّ الخناق والشهاق والكزاز (التلقيح الثلاثي) من ٤٨٪ إلى ٦٥٪ في غضون سنة واحدة.
- أدى تسرب معلومات حول الأرقام المتعلقة بمخزون **مكسيكو** من العملة الخارجية إلى منع المستثمرين الأجانب من تقييم المشاكل المتعلقة بنظام صرف العملة في ١٩٩٤. وقد تفاقمت المشكلة مع انخفاض سعر صرف البيزو المكسيكي الناجم عن ذلك. من أجل تحسين رفع التقارير حول بيانات الاقتصاد الكلي، أسس صندوق النقد الدولي المعيار الخاص بنشر البيانات. وأظهرت البراهين أنّ الالتزام في الشفافية عبر الأنضمام لهذا المعيار يخفف من كلفة الديون المضمونة من طرف الدولة في البلدان النامية.
- المراقبة المدنية قادرة أيضاً على تحسين أداء الحكومة. أدّت بطاقات تقرير المواطنين التي حضرها مركز الشؤون العامة في بانغالور إلى ارتفاع شعور المواطنين بالرضا تجاه خدمات المياه والكهرباء والنقل والمستشفيات خلال خمس سنوات من التسعينات. أظهرت أول بطاقات تقريرية نسبة رضا المواطنين تصل إلى ١٠,٥٪ وحسب. فحّت نشر هذه الأرقام مختلف الوكالات إلى تغيير التدريب والإجراءات مما زاد عدد المواطنين الراضين عن هذه الخدمات وصولاً إلى أربعة أضعاف.